المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵔⵍⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵏⴼⵍⵍⴰ ⵏ ⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ

النشرة الداخلية

الثلاثاء 13 ماي 2025

العدد 730

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

الجلسات العمومية.....08

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة.....09

أنشطة الرئاسة/العلاقات الخارجية.....10

❖ اجتماع المكتب رقم 2025/09
ليوم الإثنين 05 ماي 2025

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 05 ماي 2025 اجتماعا برئاسة السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس، وحضور الأعضاء، السادة:

- جواد الهلالي : النائب الثالث للرئيس؛
- يحفظه بنمبارك : النائب الخامس للرئيس؛
- محمد سالم بنسعود : محاسب المجلس؛
- ميلود معصيد : محاسب المجلس؛
- مصطفى مشارك : أمين المجلس؛
- محمد رضى الحميني : أمين المجلس؛
- عبد الرحمان وافا : أمين المجلس.

واعتذر عن الحضور السادة:

- عبد القادر سلامة : النائب الأول للرئيس؛
- أحمد اخشيشين : النائب الثاني للرئيس؛
- لحسن حداد : النائب الرابع للرئيس؛
- السالك الموساوي : محاسب المجلس.

حضر هذا الاجتماع السيد الأسد الزروالي، الأمين العام لمجلس المستشارين.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

❖ الأسئلة الشفهية:

← قرار رقم 2025/09/01 الموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 06 ماي 2025، المتضمن 23 سؤالا موجها إلى السيد وزير العدل (08 أسئلة)، والسيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلفة بالصيد البحري (07 أسئلة)، والسيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلف بالإسكان (08 أسئلة).

← قرار رقم 2025/09/02 بانتداب النائب الخامس للرئيس السيد يحفظه بنمبارك، لرئاسة جلسة الأسئلة الشفهية أعلاه، والسيد مصطفى مشارك في أمانة الجلسة.

← قرار رقم 2025/09/03 بإحالة طلب المستشار السيد خالد السطي، الرامي إلى تناول في نهاية جلسة الاسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 06 ماي 2025، حول موضوع "الاحتقان الذي يعرفه ملف المتصرفين التربويين"، إلى الحكومة لتحديد الموقف منه، طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس.

← قرار رقم 2025/09/04 بالتعميم على مكونات المجلس، للتدابير المتخذة من طرف كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بشأن تفعيل تعهد السيد كاتب الدولة في جلسة الأسئلة الشفهية المنعقدة بتاريخ 05 نونبر 2024، بشأن" إحداث الهيئات الإقليمية لحرف الصناعة التقليدية".

❖ التشريع:

← قرار رقم 2025/09/05 ببرمجة جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 06 ماي 2025 بعد جلسة الأسئلة الشفهية، للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 46.21 يتعلق بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين؛
- مشروع قانون رقم 33.22 يتعلق بحماية التراث.

← قرار رقم 2025/09/06 بانتداب النائب الخامس للرئيس السيد يحفظه بنمبارك، لرئاسة الجلسة العامة التشريعية، والسيد مصطفى مشارك في أمانة الجلسة.

← قرار رقم 2025/09/07 بالدعوة إلى اجتماع ندوة الرؤساء يوم الثلاثاء 06 ماي 2025 على الساعة الواحدة زوالا، لأجل تنظيم المناقشة في الجلسة العامة التشريعية المذكورة.

❖ مجموعات العمل الموضوعاتية:

← قرار رقم 2025/09/08 بالموافقة على آخر الترتيبات اللوجستية الخاصة بالندوة المنظمة من طرف مجموعة العمل الموضوعاتية الخاصة بـ"القضية الوطنية الأولى للمغرب: قضية الوحدة الترابية للمملكة"، يوم الإثنين 05 ماي 2025 على الساعة التاسعة صباحا، تحت شعار "البرلمان المغربي وقضية الصحراء المغربية: نحو دبلوماسية موازية ناجعة وترافع مؤسساتي فعال".

❖ المنتديات الجهوية:

← قرار رقم 2025/09/09 بالموافقة على الأرضية والبرنامج المحيّن للندوة الموضوعاتية الجهوية المزمع تنظيمها يوم الخميس 8 ماي 2025، بجهة مراكش-آسفي.

❖ العلاقة مع المؤسسات الدستورية:

← قرار رقم 2025/09/10 بانتداب السيد محمد سالم بنسعود لحضور اللقاء التواصلي الذي سينظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يوم الأربعاء 14 ماي 2025، من أجل تقديم مخرجات الرأي المعنون بـ: "من أجل مقاربة مبتكرة ودامجة ومستدامة وذات بعد ترابي وأكثر ملاءمة للفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة".

← قرار رقم 2025/09/11 بتعميم رأي المجلس المذكور على مكونات المجلس.

❖ قضايا للمتابعة:

← موعد الجلسة الشهرية لشهر ماي 2025.

❖ اجتماع المكتب رقم 2025/08
ليوم الجمعة 25 أبريل 2025

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الجمعة 25 أبريل 2025 اجتماعا برئاسة السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس، وحضور الأعضاء، السادة:

- جواد الهلالي : النائب الثالث للرئيس؛
- لحسن حداد : النائب الرابع للرئيس؛
- محمد سالم بمسعود : محاسب المجلس؛
- عبد الرحمان وافا : أمين المجلس؛
- مصطفى مشارك : أمين المجلس.

واعتذر عن الحضور السادة:

- عبد القادر سلامة : النائب الأول للرئيس؛
- أحمد اخشيشين : النائب الثاني للرئيس؛
- يحفظه بنمبارك : النائب الخامس للرئيس؛
- السالك الموساوي : محاسب المجلس؛
- ميلود معصيد : محاسب المجلس؛
- محمد رضى الحميني : أمين المجلس.

حضر هذا الاجتماع السيد الأسد الزروالي، الأمين العام لمجلس المستشارين.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

❖ فتح الحكومة اعتمادات إضافية بمرسوم برسم السنة المالية 2025:

← قرار رقم 2025/08/01 بتوجيه كتاب إلى لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بالمجلس، بغرض الدعوة إلى عقد اجتماع اللجنة من أجل تمكين السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية من إخبارها بمرسوم فتح اعتمادات مالية إضافية برسم السنة المالية 2025، قدرها ثلاثة عشر مليار (13.000.000.000) درهم لفائدة الميزانية العامة، تطبيقا لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 13-130.

❖ الأسئلة الشفهية:

← قرار رقم 2025/08/02 بانتداب السيد جواد الهلالي النائب الثالث للرئيس، لرئاسة جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 29 أبريل 2025 على الساعة الثالثة بعد الزوال، المتضمن جدول أعمالها، مساءلة كل من السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، ووزير النقل واللوجيستيك، ووزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

← قرار رقم 2025/08/03 بانتداب السيد عبد الرحمان وافا لأمانة جلسة الأسئلة الشفهية أعلاه.

← قرار رقم 2025/08/04 بإحالة طلب المستشار السيد خالد السطي، لتناول في نهاية جلسة الاسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 29 أبريل 2025، حول " الاحتقان بقطاع التربية الوطنية"، إلى الحكومة لتحديد الموقف منه، طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس.

❖ التشريع:

← قرار رقم 2025/08/05 بعقد جلسة عامة تشريعية للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 14.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية"، يوم الثلاثاء 29 أبريل 2025، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية.

← قرار رقم 2025/08/06 بالدعوة إلى اجتماع ندوة الرؤساء لأجل تنظيم الدراسة والتصويت في الجلسة العامة التشريعية المذكورة.

← قرار رقم 2025/08/07 بالدعوة إلى اجتماع ندوة الرؤساء بعد التصويت من قبل اللجان الدائمة المختصة على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 46.21 يتعلق بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين، المبرمج البت فيه أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، يوم الثلاثاء 29 أبريل 2025 مباشرة بعد الجلسة العامة؛
- مشروع قانون رقم 33.22 يتعلق بحماية التراث، المبرمج البت فيه أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، يوم الأربعاء 30 أبريل 2025 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

❖ العضوية بالمجلس:

← قرار رقم 2025/08/08 بالإعلان في الجلسة العامة عن مضمون مراسلة السيد رئيس الحكومة التي أخبر من خلالها المجلس بدعوة السلطة المكلفة بتلقي الترشيحات، للمترشحة السيدة "**فاطمة سعدي**" من حزب الأصالة والمعاصرة، لشغل المقعد الذي كان يشغله بالمجلس، المرحوم محمد بن عيسى، برسم الهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم بجهة "طنجة - تطوان - الحسيمة".

❖ العلاقة مع المؤسسات الدستورية:

← قرار رقم 2025/08/09 بالإعلان في الجلسة العامة عن منطوق قرار المحكمة الدستورية رقم 254/25 الذي صرحت بموجبه بشغور المقعد الذي كان يشغله بالمجلس، المرحوم "عبد الرحيم العلافي"، برسم الهيئة الناخبة لممثلي الغرف الفلاحية، بالدائرة الانتخابية لجهات "الرباط - سلا - القنيطرة، بني ملال - خنيفرة، الدار البيضاء – سطات"، وأمرها بإجراء انتخاب جزئي بخصوص المقعد الذي كان يشغله، عملا بأحكام البند السادس من المادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين.

❖ العلاقات الخارجية:

← قرار رقم 2025/08/10 بالموافقة على آخر الترتيبات التنظيمية المرتبطة باحتضان المجلس يومي 28 و29 أبريل 2025 لمنتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب.

❖ جلسة عامة تشريعية.

← عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 06 ماي 2025 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، جلسة عامة تشريعية ترأسها النائب الخامس للرئيس السيد يحفظه بنمبارك والسيد مصطفى مشارك في أمانة الجلسة.

وقد خصصت هذه الجلسة للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 46.21 يتعلق بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين؛
- مشروع قانون رقم 33.22 يتعلق بحماية التراث.

وحظي مشروع القانون الأول بتأييد 32 مستشارا برلمانيا فيما امتنع مستشار واحد عن التصويت.

وفي كلمة تقديمية لمشروع القانون، أكد وزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي، أنه يروم تأهيل المهنة وتعزيز دورها داخل منظومة العدالة من خلال توسيع مجال اختصاصها النوعي والمكاني، والارتقاء بالمهنة من خلال مراجعة بعض شروط الولوج إليها.

وسجل الوزير أن هذا النص التشريعي يهدف أيضا إلى تعزيز المهنة بكفاءات نوعية من خلال فتح المجال لولوج الكتاب المحلفين إليها، وتعزيز الضمانات الممنوحة للمتعاملين مع المنتسبين للمهنة فيما يتعلق بحماية حقوقهم.

وأضاف أن مشروع القانون ينص على توفير الحماية القانونية للمنتسبين للمهنة عبر إقرار مقتضيات قانونية جديدة، وتقوية الأجهزة المشرفة على المهنة، وتحقيق التمثيلية النسائية داخل أجهزة الهيئة الوطنية بما يتناسب وعددهن داخل هذه الأجهزة.

فيما حظي مشروع القانون الثاني بتأييد 32 مستشارا برلمانيا وامتناع ثلاثة مستشارين عن التصويت.

وفي معرض تقديمه لهذا النص التشريعي، أكد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، أن أهم مقتضياته تتمثل في إدراج التعاريف الجديدة المتعلقة بمختلف أصناف التراث الثقافي والطبيعي والجيولوجي والتي تواكب المفاهيم الجديدة المعترف بها دوليا فيما يتعلق بالتراث الثقافي وتتلاءم مع التعاريف الحديثة المعمول بها لدى منظمة اليونيسكو.

❖ مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول قضية الوحدة الترابية للمملكة تنظم ندوة وطنية.

نظمت المجموعة يوم الاثنين 5 ماي 2025 بمقر مجلس المستشارين ندوة وطنية حول موضوع **"البرلمان المغربي وقضية الصحراء المغربية: من أجل دبلوماسية موازية ناجعة وترافع مؤسساتي فعال".**

وتندرج هذه الندوة ضمن برنامج عمل مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول قضية الوحدة الترابية للمملكة المحدثة وفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين والذي يشمل أيضا تنظيم سلسلة من الفعاليات والأنشطة المختلفة من قبيل جلسات استماع، وورشات عمل داخلية، وتتبع المساهمات المتنوعة والإنتاجات الأكاديمية لهيئات وفعاليات مهتمة بقضية الصحراء المغربية، إضافة إلى الانكباب على دراسة رصيد وثائقي غني يغطي مختلف الجوانب ذات الصلة بالموضوع.

ويأتي تنظيم هذه الندوة الوطنية الهامة، حسب الأرضية التأطيرية للندوة، في مرحلة دقيقة ومفصلية من تطور ملف الصحراء المغربية، حيث تتقاطع التحولات الدولية المتسارعة مع الدينامية الوطنية الراسخة التي تقودها الدبلوماسية الملكية، وهو ما يستوجب تعزيز دور المؤسسة التشريعية، وتعبئة النخب الفكرية والسياسية، لصياغة رؤى استراتيجية ملموسة وآليات تنفيذية مدروسة تعزز التحرك الوطني، وتعكس وعيا جماعيا بالمسؤولية المشتركة تجاه القضية الوطنية الأولى.

وأبرزت الوثيقة أن أهمية الندوة لا تكمن فقط في مواكبتها للمستجدات السياسية والدبلوماسية والتنموية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية للمملكة، بل أيضا في قدرتها على إنتاج رؤية وطنية تشاركية، تعزّز انخراط مجلس المستشارين في الترافع المؤسساتي وتُسهم في ترسيخ الدبلوماسية البرلمانية كرافعة استراتيجية داعمة للتحرك الرسمي، وكأداة فعالة لتعزيز موقع المغرب في محيطه الإقليمي والدولي.

وتضمن برنامج هذه الندوة الوطنية، إضافة إلى جلسة افتتاحية تقدم خلالها كلمات للأحزاب السياسية، جلستين موضوعيتين تخصص الأولى لتدارس قضية الصحراء المغربية من خلال تدبير الأمم المتحدة والمستجدات ذات الصلة وآفاق الحل النهائي للملف، فيما تهتم الجلسة الموضوعاتية الثانية بالمقاربة التنموية والحقوقية المتعلقة بهذا الملف.

وقد تكللت أشغال الندوة بإصدار تقرير تركيبي يتضمن الخلاصات والتوصيات التي ستفرزها المداولات والمناقشة التي سيشارك فيها فاعلون سياسيون وأكاديميون ومدنيون وخبراء مشهود لهم بالكفاءة والمتابعة الدقيقة لقضية الوحدة الترابية للمملكة.

❖ رئيس مجلس المستشارين يفتتح أشغال الندوة الوطنية حول قضية الصحراء المغربية.

قال رئيس مجلس المستشارين السيد محمد ولد الرشيد، إن المقاربة الدبلوماسية المغربية بشأن قضية الصحراء المغربية، انتقلت خلال السنوات الأخيرة، إلى منطق المبادرة والاستباق، مرتكزة على شرعية تاريخية راسخة، وحجج قانونية قوية، ومشاريع تنموية طموحة .

وأكد السيد ولد الرشيد، يوم الاثنين 05 ماي 2025 بمجلس المستشارين، في افتتاح أشغال الندوة الوطنية حول "البرلمان المغربي وقضية الصحراء: نحو دبلوماسية موازية ناجعة وترافع مؤسساتي فعال"، أن هذه المقاربة أثمرت مكاسب وازنة أبرزها الدعم المتزايد لمبادرة الحكم الذاتي "التي أضحت تحظى باعتراف دولي واسع باعتبارها الحل الوحيد لانهاء النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، وهو ما تؤكده مواقف وازنة من شركاء أساسيين كالولايات المتحدة الأمريكية، وإسبانيا، وفرنسا، وعدد من الدول الإفريقية والعربية الشقيقة والأوروبية الصديقة".

وسجل أنه بالموازاة مع هذه الدينامية الخارجية المتنامية، "ثمة جبهة داخلية متماسكة، يجسدها الإجماع الوطني الصلب حول القضية الوطنية بقيادة جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، والذي تحصنت خلفه كل مكونات الأمة ويجد ترجمته في الانخراط الجماعي والمسؤول في الدفاع عن قضية الوحدة الترابية، كما يشكل رافعة أساسية لتعزيز مصداقية الترافع المغربي ونجاعته داخل مختلف الفضاءات الوطنية والدولية".

وأشاد في هذا السياق، بالدور المحوري الذي ما فتئت تضطلع به القوى الوطنية الممثلة داخل البرلمان، من أحزاب سياسية وتنظيمات نقابية ومنظمة مهنية للمشغلين، والتي ظلت، في طليعة الصفوف المدافعة عن قضية الصحراء المغربية، بما راكمته من مواقف صلبة ومبادرات وازنة ومرافعات مؤسسية مشرفة، في الداخل كما في الخارج.

وشدد السيد ولد الرشيد على أن هذا الرصيد الترافعي، يشكل اليوم ركيزة أساسية في تحصين المكتسبات الدبلوماسية، ويمنح مجلس المستشارين قدرة اقتراحية وتأثيرية متقدمة في مسار الدفاع عن وحدة المملكة وسيادتها، ويعزز صدقية حضوره ومكانته ضمن مختلف الفضاءات البرلمانية الإقليمية والدولية.

وأضاف أنه على امتداد هذا المسار الترافعي، يبرز البعد التنموي كأحد أبرز معالم الرؤية المغربية في ترسيخ مغربية الصحراء، لافتا إلى أن الأقاليم الجنوبية للمملكة تشهد تحولات نوعية بفعل المشاريع الملكية التنموية المهيكلة التي تحتضنها، فضلا عن المبادرات ذات الامتداد الإفريقي، كمشروع أنبوب الغاز نيجيريا–المغرب، والمبادرات الأطلسية.

واعتبر أن الأمر لا يتعلق فقط بمشاريع للبنية التحتية، بل بمقومات استراتيجية لإعادة تشكيل الأدوار الجيوسياسية للمملكة، عبر جعل الصحراء المغربية فضاء للاستقرار والنمو، ومنصة للربط بين شمال القارة الإفريقية وجنوبها، بما يعزز التكامل الإقليمي ويكرس ريادة المغرب في محيطه.

وأكد رئيس مجلس المستشارين في هذا الإطار، على الأهمية المضاعفة التي تكتسيها الدبلوماسية البرلمانية باعتبارها شريكا أساسيا في إبراز هذه الدينامية على المستوى الدولي، والتعريف بنجاعة النموذج التنموي المغربي في أقاليمه الجنوبية، والدفاع عن أبعاده الاستراتيجية، بما يعزز صورة المملكة كفاعل موثوق في محيطه الإقليمي والقاري.

ولفت إلى أن الزخم الغير مسبوق الذي تشهده قضية الصحراء المغربية، فرض على مكونات مجلس المستشارين، الاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية والدستورية، والتعبئة الجماعية من أجل استصدار القرارات البرلمانية الداعمة للوحدة الترابية للمملكة، ولمبادرتها المقدامة للحكم الذاتي، إلى جانب تكريس الدور الريادي للمغرب في رفع رهانات التنمية المشتركة وتعزيز ودعم التعاون جنوب-جنوب.

ومن أجل بلوغ هذا المسعى، يضيف السيد ولد الرشيد، واصل المجلس تمتين تموقعه الاستراتيجي لدى الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية، كما وطد مأسسة علاقاته الثنائية من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، وتنظيمه واحتضانه للعديد من التظاهرات المتعددة الأطراف، التي كان لها الاسهام الكبير في ابراز الموقع الريادي للمغرب في محيطه الإقليمي والجهوي، كما توجت العديد من هذه المبادرات بتوقيع إعلانات مشتركة بمدينة العيون، كان عنوانها العريض، دعم الوحدة الترابية للمملكة المغربية وسيادتها على كافة أراضيها.

❖ رئيس مجلس المستشارين يدعو، في ندوة موضوعاتية حول الجهوية المتقدمة، إلى تقويم منظومة الحكامة الترابية.

أكد رئيس مجلس المستشارين السيد محمد ولد الرشيد، يوم الخميس 8 ماي 2025 بمراكش، أن ورش الجهوية المتقدمة يمر بمرحلة انتقالية تستوجب تقويم منظومة الحكامة الترابية.

وأبرز السيد ولد الرشيد، في كلمة تلاها نيابة عنه النائب الثاني للرئيس السيد احمد اخشيشن، خلال ندوة موضوعاتية جهوية نظمها مجلس المستشارين بشراكة مع مجلس جهة مراكش-آسفي، حول "تعزيز جاذبية الجهة بين تحديات تفعيل الاختصاصات ورهانات الالتقائية بين اللامركزية واللاتمركز"، أن هذا التقويم من شأنه تعزيز الالتقائية بين الاختصاصات التنموية اللامركزية واللامركزة، في أفق تحقيق تدبير أمثل للاقتصاد الترابي، وذلك انسجاما مع التوجهات الجديدة التي جاء بها الميثاق الوطني الجديد للاستثمار.

وشدد، في هذا الإطار، على ضرورة تفعيل كافة فضاءات الحوار المؤسساتي المتاحة من أجل تعميق النقاش حول سبل التسريع في تفعيل ورش الجهوية المتقدمة، وفق الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وفي هذا الصدد، توقف السيد ولد الرشيد عند جرد النصوص القانونية المتعلقة باختصاصات الجهات، ومراجعة الإطار القانوني المنظم للجماعات الترابية لجعله أكثر وضوحا وتجانسا، وتحديد معايير تطبيق مبدأي التدرج والتمايز في نقل الاختصاصات، فضلا عن إطلاق تجربة نموذجية في ممارسة الاختصاصات المشتركة والمنقولة للجهات.

كما استحضر تفعيل آليات تدبير الاستثمارات العمومية لضمان انتقاء أمثل للمشاريع المؤهلة للتمويل العمومي، وتسريع عملية نقل الاختصاصات ذات الأولوية، خاصة المرتبطة بمجال الاستثمار، إلى المصالح اللامركزة، بهدف تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين ظروف إنجاز الاستثمارات.

وأبرز أيضا أهمية مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز أدوار الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع، وإطلاق تعاون لتفعيل آليات التقييم المنصوص عليها في المادة 246 من القانون التنظيمي للجهات.

يذكر أن هذه الندوة، التي نظمت في إطار الإعداد لفعاليات الملتقى البرلماني السادس للجهات، بحضور أعضاء من مجلس المستشارين ومجلس الجهة، إلى جانب باحثين جامعيين، استهدفت تسليط الضوء على واقع وآفاق ممارسة الجهة لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة، والوقوف على التحديات المرتبطة بجاذبيتها الترابية وتمويلها، فضلا عن مناقشة سبل تحقيق الالتقائية بين اللامركزية واللاتمركز للنهوض بتنمية مندمجة ومستدامة.

وتمحورت أشغال الندوة حول موضوعين رئيسيين يهمان "تعزيز الجاذبية الترابية للجهة بين تحديات ممارسة الاختصاصات ورهانات التمويل"، و"تحديات الانسجام بين اللامركزية واللاتمركز، والالتقائية بين الإستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية الترابية." ومع

❖ وفد عن المجلس يشارك في أشغال الدورة التاسعة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي والاجتماعات المصاحبة.

يشارك وفد برلماني مغربي، برئاسة المستشار ميلود معصيد، محاسب مجلس المستشارين، وعضوية كل من النائب محمد شباك والنائب خالد الشناق والمستشار خالد السطي، أعضاء الشعبة المغربية لدى اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في أشغال الدورة التاسعة عشرة للاتحاد والاجتماعات المصاحبة، التي تحتضنها العاصمة الإندونيسية جاكارتا، خلال الفترة الممتدة بين 12 و15 ماي 2025. والتي يحضرها ممثلو البرلمانات الأعضاء في الاتحاد بالإضافة إلى عدد من المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية بصفة مراقب.

وقد انطلقت أشغال هذه الدورة بعقد اجتماعات كل من اللجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في المنظمة، حيث تم انتخاب المملكة المغربية نائبا لرئيس اللجنة عن المجموعة العربية، كما انعقد اجتماع الأمناء العامين لبرلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد، بينما ستتواصل الأشغال بعقد اجتماعات اللجان الأربع الدائمة؛ ويتعلق الأمر بلجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، ولجنة الشؤون الاقتصادية والبيئية، ولجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة، ولجنة الشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان، وكذا اللجنة العامة والمؤتمر التاسع عشر للاتحاد.

هذا وقد عرف اليوم الأول من الأشغال، تنظيم اجتماعات تشاورية بين أعضاء المجموعة العربية تداولت حول مجموعة من القضايا التنظيمية، كما عقدت لجنة فلسطين اجتماعا لتدارس تطورات القضية الفلسطينية. وبهذه المناسبة قدم المستشار خالد السطي عضو لجنة فلسطين الدائمة بالاتحاد مداخلة باسم البرلمان المغربي، جدد من خلالها الإدانة لاستمرار الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، مذكرا بالحصيلة المأساوية التي خلفتها في حق المدنيين، ومنوها بمواقف المملكة المغربية بقيادة جلالة الملك، محمد السادس، حفظه الله، رئيس لجنة القدس، خدمة للسلام العادل والشامل المستند إلى قرارات الشرعية الدولية، كما أعرب عن استعداد المغرب للانخراط في أي جهد دولي يروم تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وجدير بالذكر أن هذه الدورة تتمحور حول مناقشة مجموعة من مشاريع القرارات المتعلقة بعدد من القضايا والدول، إلى جانب تجديد هياكل المنظمة، على أن تتوج بإصدار بيان ختامي وإعلان جاكارتا.

❖ رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الدومنيكان يستقبل وفد برلمان المملكة المغربية

شكل تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون جنوب-جنوب، صلب مباحثات أجراها وفد عن برلمان المملكة المغربية يوم الثلاثاء 29 أبريل بسانتو دومينغو مع رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الدومنيكان، السيد ريكاردو يس لوس سانتوس بولانكو.

الوفد المغربي الذي ضم كلا من المستشار أحمد الخريف، والنائب عبد العالي الباروكي، ممثلي مجلسي برلمان المملكة المغربية لدى برلمان أمريكا الوسطى، إلى جانب حضور السيد سفير المملكة بجمهورية الدومينيكان، هشام دحان.

السيد المستشار أحمد الخريف أبرز خلال هذا اللقاء الأهمية التي يوليها المغرب لتعزيز علاقات التعاون مع جمهورية الدومينيكان وبلدان أمريكا الوسطى والكاريبي بشكل عام، مشيرا إلى أن البلدين تجمعهما علاقات عريقة واستثنائية، حيث استعرض في هذا الصدد أهم الأحداث والمحطات التي ميزت العلاقات بين البلدين الصديقين، والتي اتسمت بروح التشاور واحترام سيادة البلدين الصديقين، وتبادل الزيارات على مختلف المستويات الحكومية والبرلمانية، مبرزا في عذا الصدد الأهمية التاريخية لزيارة جلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى هذا البلد الصديق سنة 2004.

وأكد ممثل مجلس المستشارين على القواسم المشتركة بين البلدين، وأوجه التشابه الكبيرة بين الشعبين الصديقين، والفرص الكبيرة التي يتيحها الموقع الجيوسياسي للبلدين، داعيا إلى استثمار هذه المقومات من أجل الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى شراكة نموذجية بين البلدين في مختلف المجالات.

من جهته، استعرض ممثل مجلس النواب لدى البرلاسين، النائب عبد العالي الباروكي الإصلاحات الهامة التي باشرها المغرب في مختلف المجالات، وكذا عديد الأوراش التنموية المفتوحة بالمملكة، مبرزا أن المملكة المغربية بمسارها التنموي والديمقراطي تشكل نموذجا للاستقرار السياسي، وشريكا موثوقا للبلدان الأعضاء في برلمان أمريكا الوسطى وضمنها جمهورية الدومنيكان.

هذا وقد أكد أعضاء وفد برلمان المملكة المغربية على أهمية الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز وتثمين هذه العلاقات، بين البلدين اللذان يحتفيان بذكرى مرور 65 سنة على إقامة العلاقات الديبلوماسية، من خلال بلورة برامج عمل ومبادرات ملموسة تجيب على التحديات والقضايا المشتركة وتوفر فضاء لتبادل الخبرات والتجارب الرائدة للبلدين لاسيما في ميادين الفلاحة والصيد البحري والسياحة.

رئيس مجلس الشيوخ الدومنيكاني، السيد ريكاردو يس لوس سانتوس بولانكو، أعرب الدومنيكان عن مدى التقدير الكبير الذي تحظى به المملكة المغربية لدى المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين ولدى كافة مكونات الشعب الدومنيكاني.

كما أبرز في نفس الصدد، أن المكانة الجيو -سياسية التي تحظى بها المملكة في محيطها الجهوي والإقليمي، وكذا جور الاستقرار والتنمية الذي تنعم به المملكة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، تجعل منها جسرا متينا وموثوقا للتقارب والتعاون بين جمهورية الدومنيكان وبلدان إفريقيا والعالم العربي.

ولقد كان هذا اللقاء مناسبة جدد فيها أعضاء وفد برلمان المملكة المغربية، تثمين الموقف الأخوي النبيل لجمهورية الدومنيكان بخصوص القضية الوطنية، من خلال دعمها الثابت لسيادة المغرب على الصحراء واعتبار المبادرة المغربية للحكم الذاتي بمثابة الحل الوحيد للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وتجدر الإشارة الى أن هذا اللقاء يندرج ضمن سلسلة اللقاءات المكثفة والنوعية التي يعقدها وفد برلمان المملكة المغربية في إطار مشاركته في أشغال الجمعية العامة لبرلمان أمريكا الوسطى وفعاليات الملتقى الجهوي حول الهجرة، المنعقدة بسانتو دومينغو، جمهورية الدومنيكان خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 30 أبريل 2025.

❖ الشعبة البرلمانية الوطنية تشارك في أشغال اجتماع اللجنة السياسية التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية.

مثل المملكة المغربية وفد برلماني في أشغال اجتماع اللجنة السياسية التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية الذي استضافته الجمعية الوطنية لجمهورية السنغال بالعاصمة " دكار"، وذلك يومي 28 و29 أبريل 2025.

وضم الوفد في عضويته السادة أعضاء الشعبة البرلمانية المغربية لدى الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، عن مجلس المستشارين المستشارة البرلمانية السيدة أمينة حمداني عن فريق الاتحاد المغربي للشغل، وعن مجلس النواب السيد النائب حسن بن عمر عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

وقد تناول جدول أعمال هذا الاجتماع العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك بالفضاء الفرنكوفوني، حيث انصبت المناقشات على دراسة الأوضاع السياسة للدول الأعضاء في الجمعية، وكذا مسارات المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

وفي معرض مداخلتها، تناولت المستشارة البرلمانية السيدة أمينة حمداني التحديات الأمنية التي تواجهها منطقة الساحل، والدور المحوري الذي تضطلع به المملكة المغربية من موقعها الجيو استراتيجي بهدف تحقيق السلم والاستقرار في هذه المنطقة. وفي ذات السياق، قدمت السيدة المستشارة عرضا مقتضبا حول "مبادرة الأطلسي" وهي المبادرة الملكية الرامية إلى تمكين المنطقة من نافذة بحرية تعزز ولوج بلدان الساحل إلى المحيط الأطلسي، فضلا عن تسليط الضوء على مشروع أنبوب الغاز "إفريقيا الأطلسي"، وهي مشاريع تندرج ضمن الرؤية الاستراتيجية المستنيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الداعمة لقيم التضامن والتعاون جنوب-جنوب.

وعلى هامش أشغال هذا الاجتماع، أجرى الوفد البرلماني سلسلة من اللقاءات الثنائية الهامة، تم التركيز خلالها على تبادل وجهات النظر مع عدد من النواب السنغاليين. حيث شكلت هذه المباحثات فرصة لتعميق الحوار وتبادل التجارب والممارسات الفضلى بين البرلمانيين المغاربة ونظرائهم السنغاليين، بما يخدم المصالح المشتركة ويعزز التعاون البرلماني على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف:53728134 (212+)

الفاكس:537728134(212+)

البريد الإلكتروني:Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني:www.chambredesconseillers.ma